

# اختلاف التفكير في الدولة بين المجتمع الغربي والإسلامي

## قراءة في « مفهوم الدولة » لعبد الله العروي

الصغير رشيد

عبر فيورباخ وانجلس، الذي توصل إلى صياغة فكرة الصراع الطبقي من داخل المجتمع كأساس لنشأة وتشكل الدولة.

### الفيلسوف :

اختار عبد الله العروي كتابات هيغل، لأنها تشكل نقطة التحول بين القديم والحديث، ولأن عقده عميقة جداً، كان الرجل ينظر إلى دولة نابوليون فيجدها قوية منظمة، ثم يعود إلى وضع الإمبراطورية الجرمانية فيجدها دولة ناقصة، دولة غير مكتملة. بنى هيغل نظريته للدولة على التعارض، أو التناقض بين الدولة والمجتمع، الاقتصاد والسياسة، الفرد والحكومة، وهو تعارض مجرد، ومنطقي، ومطلق، وهذا التصور يطرح مشكلتين- حسب الكاتب- : الأولى تتمثل في صعوبة الانتقال من الوصف المطلق إلى الواقع الملموس، فهو كما يرى ماركس، قلب المعادلة بين الصفة والفاعل، بتعبير أدق، فإنه يغيب الواقع، المجتمع، الإنسان في تحليلاته عن الدولة. وقد انتقده ماركس عبر فيورباخ، في هذه النقطة، وأبرز عجز تصوره. أما المشكلة الثانية، فإنه ينفي، ويتعمى عن استقلال الدولة السياسية، والدولة الجوهر، فعجز بذلك عن إدراك أن الجوهر يوجد في المجتمع، وفي الاقتصاد، وفي الفرد، وأن الدولة هي : صورة، شكل، وهيكل... مشكلته هي أنه أبدل التحليل التاريخي بالمنطق، وأنه لم يلاحظ أن التناقض بين الفرد - المجتمع - والدولة حادث ؛ ومصدر حدوثه مرتبط بالتطور التاريخي، وهذا ما تنبه إليه كارل ماركس...

عجز هيغل في البداية عن إدراك مصدر التطور، وهو من الصفة أم من الموصوف؟ من الكائن الفاعل أم من الفكرة أي الصفة؟ جاعلاً إياه في الصفة، فقلب بذلك المعادلة. وفي مرحلة ثانية، عجز عن إدراك أصل التناقض، ومصدره التاريخ الوقائعي كما يذهب

المشكلة المطروحة في الفصول الثلاثة الأولى من كتاب « مفهوم الدولة » لصاحبه عبد الله العروي، هي كالتالي : كيف تمثل الفكر الغربي، الأوربي، المسيحي مفهوم الدولة الحديثة؟ ولإجابة على هذا التساؤل، سيعود المفكر المغربي، إلى مناقشة أفكار هيغل كفيلسوف؛ و كارل ماركس كعالم اجتماع؛ ماكس فيبر كوضعاني، والمهم في كل ذلك، هو طرح السؤالين التاليين : بأي منهج يفكر في الدولة؟ وفي أي قالب ذهني يصاغ ذلك التصور؟ وسيلحظ القارئ حضور نظرية هيغل طيلة الصفحات الأولى من الكتاب من أجل المقارنة والاستنتاج.

يصرح المؤلف أن الهدف الحقيقي من كتابه، هو : «استجلاء المنطق الباطني لكل مقالة ممكنة»، حول فكرة ؛ أو نظرية الدولة. الهدف هو التفكير في تشييد نظرية الدولة، على أسس علمية، معرفية، واقعية، مبنية على الجدية، والصرامة العلمية اللازمة، والنقد الصريح، والتجريد الذي يتطلبه الخوض في هذا النوع من المواضيع الشائكة. كل ذلك، من خلال تحليل منهج الفيلسوف، والمؤرخ الأديب، وعالم الاجتماع، والمختص في القانون- الفقيه.

ومن خلال تحليل الأطروحات المتداولة حول الدولة، ينتصر أن هناك على الأقل، مقالتان : الأولى تنتصر للفرد الذي يريد تطبيق نموذج، ودعوة معينة، فيهمش الدولة، فلا يرى فيها إلا أخلاقاً. و الثانية ترى أن الدولة يجب أن تكون في خدمة المجتمع الذي شيدها، فيظهر من خلالهما مشكل التعارض، والتناقض الخارجي بين الدولة والمجتمع، و الفرد (هذا ما يقر به هيغل مثلاً)، لكنه داخلي أيضاً حسب آخرين.

وللقارئ أن يلاحظ، أن تحليلات الفصلين الأول والثاني، تدور حول مسألة التناقض بين الدولة والمجتمع، والفرد، في تصور الفيلسوف : عند هيغل عبر كاسيرر، وايريك فيل، وبعده عند كارل ماركس

وظيفته المحافظة على الأمن و النظام». يفرض علينا المنهج الوضعاني، وصف الدولة القائمة، قبل تحليل وظائفها، ثم التجريد، فالتعميم، ومعلوم أن هذا المنهج يفرز أربعة تصورات؛ أولها الدولة التاريخية كما نجدها عند انجلز، والثانية هي الدولة الحديثة (خلاصة عصر النهضة، والثورة الفرنسية، ودولة التنظيمات في العالم الإسلامي) ونجدها عند كارل ماركس، والثالثة تتجسد في الدولة الصناعية وليدة القرن التاسع عشر، والرابعة هي الدولة الإعلامية، التي تطورت أواسط القرن العشرين، وهي ناتجة عن تداخل العلم مع الصناعة، وغلبة قطاع الخدمات... النموذج الأول فضفاض، والرابع زمرته أقلية، فلم يبق أمامنا سوى نموذج الدولة الحديثة أو الصناعية، «وهما يتداخلان ويؤلفان الدولة الحديثة، وعندما نقول الدولة ونسكت؛ فهي المقصود؛ بكل تأكيد»، لكن كيف نحللها؟ وكيف سنصفها؟

هنا لابد من العودة إلى ماكس فيبر، ونترك **إنجلز** جانبا.

ينطلق فيبر من نموذج الدولة النابوليونية، باعتبارها دولة حديثة، وعصرية أو عقلانية، لأنها تمتلك جيشا منظمًا، وإدارة بيروقراطية منظمة، واقتصاد خاضع بدوره للتنظيم، والتوجيه، ويستهدف رفع الإنتاج، يتوسط ذلك؛ نظام تعليمي موحد، ومؤمم، ينتصر للعلم التطبيقي عوض الإنسانية، وبين كل هذه العناصر، توجد علاقة وطيدة، أو منطق يقود تطور الدولة التي تعمها العقلنة، وبهذا الشكل نكون قد وصفناها.

**وبقي علينا الجواب عن إشكالية التحليل ؟**

في واقع الأمر، ينتقل فيبر من الوقائع إلى مستوى تمثيلات مجردة، إلى صورة ذهنية مركبة، تخضع لعملية تعميم قد يعثرها الشطط، لأن تلك الصورة الذهنية قد تكون بذرة (فقط) فيجعلها فيبر صورة مكتملة، تامة، وهو أمر لا يقبله عموم المؤرخين، ورغم ذلك، فهي عملية مفيدة، إذ بواسطتها نستطيع أن نكون صورة عن دولة عصرية، مجردة، نحكم بواسطتها على الأشياء. إنها عملية مفيدة للوصول إلى صياغة نموذج، معيار، والمهم هو أن الدولة النابوليونية، دولة عصرية، التي أصبحت تعادل العقلنة، فهي: «عملية شاملة وعميقة لم تتبلور إلا في الغرب الحديث»، ومن المعلوم أن القيمة المؤسسة للغرب الحديث هي العقلانية؛ «والدولة

إلى ذلك كارل ماركس، جاعلا إياه في المنطق. اعتقد هيغل أن الدولة جوهر، لكن الفرد هو الأصل فجاءت تحليلاته سطحية، حسب نقاده، تأملية، صوفية، مثالية حسب فيورباخ وماركس، لكن كيف أمكن لكارل ماركس تجاوز المثالية الهيغلية؟

لقد تمكن من ذلك، بقلب التسلسل الهيغلي مجددا، فيما يتعلق مسألة الملكية العقارية، نافيا ما يؤكده هيغل، من كون الطبقة العقارية الوراثية هي فئة ثابتة، تستمد نفوذها، من ارتباطها بالأرض، والأسرة، وهي - في نظره- تحتل الصدارة في النظام البروسي (أي في المجال السياسي)، لأنها تشارك الفئات الأخرى مميزاتها، في الجيش، في الوظيفة...، أما سبب -مصدر- النفوذ في نظر ماركس فهو يعود إلى تملك العقار؛ فالملكية الفردية هي أصل الدولة، وقد أهله نقده هذا لهيغل ليكتشف علم الاجتماع التاريخي، وأن أصل التطور التاريخي، اجتماعي، وهو ما كان غائبا عن هيغل الفيلسوف. مشكلة هذا الأخير هي أنه حلّ وضع الدولة القائمة في عصره (البروسي) فوجد نفسه يؤيد أفكارا تعود إلى الفترة الوسيطة.

## الوضعاني:

في الفصلين الثالث و الرابع، ينتقل المؤلف ليجل مفهوم الدولة من وجهة نظر الوضعانية (تعتمد: الوصف، التحليل، التعميم)، وتستند إلى معطيات تاريخية، اثنولوجية، وهي ستتخذ شكلين: تطورية، أو وظيفانية، وهذا ما تجسده تحليلات انجلز، الذي يعود إليه المفكر المغربي، لمتابعة الحديث عن المنهج الوضعاني (الإجتماعي)، فما هي خلاصات انجلز حول الدولة؟

لاحظ الأخير، أن اندثار نظام القراية القبلي أدى إلى ميلاد نظام تجزئة الأرض إلى أوطان خاصة بكل شعب، وبما أن تساكُن الجماعات البشرية سيتطلب ضمان الأمن، فإن ذلك يستوجب إقامة حرس عمومي، وهؤلاء الحراس هم في أمس الحاجة إلى جباية. والأمن و الجباية يستلزمان الإدارة (البيروقراطية)، فأصبح مفهوم الدولة مبسّطا «كل دولة مكونة من مسلحين، وجباة وقضاة، وفوق هؤلاء جماعة موظفين، إدارة...»

ويوجد فوق الجميع سلطان»، ويعلق المؤلف قائلا: «هذا هو شكل الدولة حديثة كانت أم قديمة»، فهي من هذا المنظر جهاز مكون من الجيش، الإدارة،

يوجد بالفعل وبالذات هي التنظيم العقلي» ، وكل دولة قامت في دار الإسلام، تحافظ على جزء معين من تطبيق الشريعة، وتلجأ في نفس الوقت، إلى استعمال القوة (القهر).

**من يتكلم عن الدولة في الإسلام إذن؟**

الفقيه، المؤرخ- الأديب، والفيلسوف. يحتكم الفقيه إلى الشريعة، أو بالتدقيق إلى تطبيق الشرع وتحقيق مقاصده (أي دولة الخلافة). ما يتصوره الفقيه، دوماً، هو دولة الخلافة. أما المؤرخ الأديب، كاتب الدولة (إن كان معظم المؤرخين كتاب دواوين)، فهو يتحدث عن الدولة السلطانية، دولة القهر. يرى عبد الله العروي أن الدولة التي يتصورها الفقيه طوباوية يصعب تحقيقها، أما دولة المؤرخ السلطانية، فهي واقعية...، يوافق عليها الفقيه، لأنها تحفظ الشرع، ولا تفرط فيه ظاهرياً، على الأقل. أما الدولة التي يتصورها الفيلسوف فهي «فاضلة» ما يعني «طوباوية»، يستند فيها إلى عقل الفرد، الحر، والمسؤول، فهو يحتكم إلى فردانية توجد خارج طبيعة البشر، في «نطاق لا دولة». وبذلك يتضح في عمق «الدولة الإسلامية» أن وجود الدولة السلطانية، دليل ساطع على أن الواقع بعيد عن مقصد الشريعة، إلا أن هناك غموض ما، نحس به، فهل يلتقي موقف الاثنان؛ أي الفقيه و الفيلسوف؟

نعم، كلاهما يلتقيان، في التصور، الخلافة طوبى، والمدينة الفاضلة طوبى أيضاً.

وهناك لبس آخر، يتعلق بكلمة «خلافة»، ماذا تعني الكلمة بالضبط؟ قلنا إن الخلافة طوبى حتى عند الفقهاء، فهي مثل أعلى، لا يتحقق إلا بالهام رباني، وهناك فرق بين خلافة حقيقية وأخرى صورية، وهناك فرق بين الخلافة و الدولة الشرعية، ولهذا يرفض العروي، مفهوم «الدولة الإسلامية»، ويقترح مكانها اسم دولة الإسلام، أو دولة المسلمين، ويطلق عليها الدولة السلطانية، وهي : « النظام السياسي الذي عاش تحت ظله المسلمون في جل تاريخهم».

والتباس آخر، يردده الكثيرون، وهو القول بأن «الإسلام دين ودولة»، وهي عبارة لا تعني الخلافة أبداً. وإنما تعبر عن واقع الحكم السلطاني القائم منذ قرون، وهي فكرة، جملة، ظهرت في القرن التاسع عشر، كرد فعل من الفقهاء ضد الليبرالية الغربية، والإسلام في الجملة، يعني : الحضارات التي تطورت أثناء تاريخ الإسلام؛ ولا يقصد به العقيدة، وال«واو» هنا، «واو» تساكين ومجاورة، وليس «واو» اندماج وانصهار. والدولة القائمة في الإسلام، كانت

الحديثة هي مجموع أدوات عقلنة المجتمع » ، وهذا ما يرفضه المؤرخ، أيضاً، الذي يقول بأن نشأة الدولة ارتبطت بالقومية، أما الاقتصاديون (ومنهم كارل ماركس)، فيربطون تطور الدولة بتطور الطبقة الوسطى التجارية، والرأسمالية؛ التي تحمل في طياتها نوعاً من عقلانية ماكس فيبر.

و الحال، أن الاثنان؛ ماركس و فيبر، قد يلتقيان لكنهما لا يتفقان، فالأخير لا يمانع من القول أن للرأسمالية ارتباط بالدولة، لكنه لا يرى أنها سبب لظهورها، أما ما قد يتفقان عليه فهو أن : « الدولة هي هيكل لا يتغير بتغير الأنظمة ». يرى عبد الله العروي في محاولة هيغل تنظيراً للدولة، وفي محاولة ماركس نقد لها، وفي ما قدمه فيبر محاولة وضعانية.

وبهذا الشكل تكون مجتمعات الغرب المسيحي، قد عرفت ميلاد نظرية الدولة الحديثة، العقلانية، التي استفادة من تراكم البحث العلمي، وتطور التحليل التاريخي الاجتماعي، وقد وضحنا أعلاه ، أن حركية المجتمع عامل حاسم في هذا التطور.

## الدولة الإسلامية :

في الفصلين الرابع والخامس، سيغير المفكر المغربي الوجهة، لينتقل إلى مناقشة مفهوم «الدولة الإسلامية»، والمهم كما أسلفنا، هو الجواب على سؤال : من يفكر في الدولة التي نسميها عربية، إسلامية؟ وبأي منهج يفكر في الدولة؟ وما القالب الذهني الذي يفرغ فيه تصور الدولة في الإسلام؟

قلنا أعلاه، لابد من العودة إلى هيغل، وإلى ماكس فيبر، وهنا بما أن الأمر يتعلق بالإسلام، فلابد من استحضار ابن خلدون، وسيطرح المؤلف وبشكل صريح، مشكلة الخلافة في الإسلام؛ متى تحققت؟ وفي أي شروط تحققت؟ وهل تحققت فعلاً؟ وما مدتها؟ وما أشكال الحكم السياسي التي عرفها الإسلام على أرض الواقع؟

من وجهة نظر تاريخية، يمكن القول أن الدولة العربية، الإسلامية، مركبة من ثلاثة عناصر : الأول عربي- دهري، الثاني إسلامي أخلاقي، الثالث آسيوي هرمي. أما ابن خلدون، فهو يقسم نظام الدولة في الإسلام إلى : ملك طبيعي، وملك سياسي، وخلافة (فترتها قصيرة جداً، ويصعب تحقيقها في الواقع بدون إلهام رباني)، وقد تنبه العلامة ابن خلدون، إلى فكرة جوهرية، وهي أن كل دولة مهما كانت، مبنية على الملك الطبيعي، والعصبية : «ما

الذي خلقته دولة التنظيمات، والسبب في ذلك هو أنها ما أن تنحل في دولة غير دولتها الأصلية حتى تزيغ عن الأهداف المرسومة لها. وهكذا تعيش الدولة العربية الحديثة، مفارقة عجيبة، بما أنها « تجمع بين نمطين: السلطانية المملوكية، و التنظيمية العقلية، بل تبدي في الواقع ملامح النمطين معا » ص : 168، ولأنها لا تزال تعيش في أحضان الطوباوية المعاصرة، كالماركسية المستوردة، والعروبة، وما ينقصها هو الأدلوجة، والتفكير الجاد، وتغيير نظرة المواطن العربي إلى السلطة، السياسة، الدولة الموروثة عن ماضي الخلافة، والإمامة الشرعية، ذلك أن استمرار الطوبا ينزع الشرعية عن الدولة الإقليمية القطرية، وسرقة الدولة، يكمن في توفر الإجماع العاطفي، الوجداني، الفكري، لدى المواطن تجاه الدولة أو ما يسميه العروي « أدلوجة الدولة ». وأعتقد أن القارئ، قد فهم من خلال هذه الصفحات، شروط ميلاد نظرية الدولة في الفكر الغربي، والمواع التي وقفت في وجه بروز نظرية الدولة الإسلامية، والتي نجمها في إرث الذهنية الفقهية المتأثرة بطوبى الخلافة، و المفارقة بين التفكير الفقهي الوسيط والوطنية المعاصرة، وانعدام أدلوجة الدولة لدى المواطن العربي، وتحويل المذاهب الغربية الوافدة على الفكر السياسي العربي لأهداف تلك الدولة.

### المراجع:

- اعتمدت في تقديم هذه القراءة على الطبعة السابعة (2001) لكتاب « مفهوم الدولة »، لعبد الله العروي، وكل الإشارات الواردة في هذا المقال ، مقتبسة من هذه الطبعة.
- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ص. 30.
- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ص. 52.
- عبد الله العروي، نفسه، ص. 60.
- عبد الله العروي، نفسه، ص. 60.
- عبد الله العروي، نفسه، ص. 63.
- عبد الله العروي، نفسه، ص. 73.
- عبد الله العروي، نفسه، ص. 74.
- عبد الله العروي، نفسه، ص. 86.
- عبد الله العروي، نفسه، ص. 86.
- (10) عبد الله العروي، نفسه، ص. 97.
- (11) عبد الله العروي، نفسه، ص. 120.
- (12) عبد الله العروي، نفسه، ص. 123.

ملكا طبيعيا، أو دولة سلطانية. أما الخلافة فهي وإن تحققت في عهد من العهود، فإن ذلك تم بفعل إلهام رباني، بوحى إلهي، وبذلك يصل المؤلف إلى النتيجة التالية : « الدولة السلطانية دين ودولة » ص : 123، معيدا بذلك الأمور إلى نصابها؛ إذ لا بد من قلب المعادلة، « والإسلام دين الفطرة الذي يهدف إلى إحالة الدولة إلى اللادولة » ، والدولة الإسلامية، الخلافة احتمالا، لم تظهر إلا أثناء فترة الوحي، أما « الدولة الشرعية » فهي ليست إسلامية بالحرف. والتأليف الإسلامي، عموما، لم يهتد إلى صياغة نظرية للدولة الإسلامية.

وحتى مع بروز دولة التنظيمات (من القرن السادس عشر إلى حدود سنة 1880)، أي دولة الإصلاحات؛ سواء تلك التي قامت به الدولة السلطانية، وتلك التي قامت بها الدولة الأوربية الاستعمارية، فقد استمر نقاش الفقيه، وطوبى الخلافة، في ظلها، إذ يقبل الفقيه هذا النموذج شريطة تطبيق الشرع، جزئيا في أحسن الأحوال، ومعتنقا في نفس الوقت، فكريا ليبراليا عندما يردد مقولة « العدل أساس الإصلاح »، و ما أن يحس الفقيه بتهميش الشرع بحلول دولة التنظيمات الاستعمارية، حتى ينفصل موقف الفقيه، عن موقف المفكر الليبرالي؛ مطالبا بعودة الشرع، وجعله أساسا للتشريع، لكن موقف **الفقيه** السلفي سيتمازج مع موقف الوطنيين، الذين كانوا يطالبون بدورهم بعودة الإمارة الشرعية، في تصورهم لمفهوم الدولة، مما ساهم في نظر العروي في تكريس دولة التنظيمات، ومنحها قوة مضاعفة، كما ساهم في تعميق الفجوة بين الدولة و المجتمع، وحجب سرّ نظرية الدولة عنها، أي عن السلفية الوطنية، والأدهى، أن الوطنية العربية كانت، في نظر الكاتب، متخلفة عن الفكر الفقهي الإسلامي الوسيط، وهذه إحدى مفارقات التفكير في مفهوم الدولة، في الثقافة العربية الإسلامية، مما حدّ من امكانية التأسيس لنظرية الدولة الإسلامية.

أما ما يميز الفرد، المواطن العربي، فهو استمرار الدولة الطوباوية في ذهنيته، والتي ترسخت مع المذاهب الفكرية الغربية الوافدة على الفكر العربي، سواء الليبرالية، أو الماركسية، أو الوجودية؛ الأولى تقول الدولة الشرقية استبدادية، والثانية تردد هي إقطاعية استغلالية، والثالثة تقول إنها فوضوية، وهذه المذاهب لم تساعد على ميلاد تربة خصبة لتجاوز الفجوة الفاصلة بين جهاز الدولة و المجتمع